دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني

The Role of Economic Justice in Promoting National Belonging

د. جهاد صبحي القطيط[1]
كلية العلوم والدراسات الإنسانية
جامعة شقراء– المملكة العربية السعودية
gsabhay@su.edu.sa

تاريخ الاستلام: 10 /2020/02 تاريخ النشر: 2020/06/03

Abstract:
Economic justice is part of social justice, and the increased efficiency of economic justice promotes national belonging. Thus, economic justice can be considered as the cornerstone of economic stability. The present research aims to recognize the importance and necessity of economic justice and national belonging and to demonstrate the relationship between them. The study also aims to identify the economic mechanisms that promote national belonging. The research adopts the inductive approach to achieve a qualitative analysis from a comprehensive holistic perspective so as to illustrate the role of economic justice in promoting national belonging. The research has found that the equitable distribution of resources and income on the members of the society in proportion to their efforts and their basic needs achieves economic justice, a condition that contributes to the increasing of national cohesion among them. The research has also found that the degree of economic justice has an impact on either the increase or the decrease of national belonging. Moreover, the study has reached the conclusion that the good use, allocation and distribution of resources and the provision of basic needs play a role in increasing the levels of economic justice. Pertinent to the findings of the study is the assumption that economic justice does not mean mere blind equality. The research has recommended the need to activate comprehensive and sustainable development programs, to initiate social solidarity programs, and to provide the basic needs for the members of the community.
Key words: economic justice, economic stability, national belonging.

مقدمة:

تتزايد مطالب تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008م وما ترتب عليها من آثار سلبية. وتعتبر العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية ككل، ولذا فإن قضية العدالة الاقتصادية من القضايا الهامة بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع والدولة بشكل عام. وإذا كان للاقتصاد –بوجه عام–دوراً في التأكيد على الولاء والانتماء للوطن فإن للعدالة الاقتصادية –بوجه خاص–دوراً هاماً في تعزيز الولاء والانتماء للوطن. وفي ظل التحديات المعاصرة وسط عالم سريع التغير، يتسم بالصراعات وبموج بالتيارات المتعددة والمتباينة، مما يفرض علينا أن نؤكد وجودنا في العالم من منطلق القوة والمشاركة فاعلين ومؤثرين، ولذا يعد الانتماء الوطني من أكثر القضايا اهتماماً على الصعيد الفردي والأسري والمجتمعي والدولي لمواجهة التغيرات الدولية. ويوجد العديد من

[1] المؤلف المرسل: : د. جهاد صبحي القطيط: gsabhay@su.edu.sa

الآليات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق المزيد من العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تساهم بدورها في تعزيز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع للحفاظ على الوطن.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: كيف تؤثر العدالة الاقتصادية على تعزيز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:ما أثر التوزيع العادل للموارد وعوائدها على تعزيز الانتماء الوطني؟ هل توجد علاقة ارتباط بين العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني؟ما هي الآليات الاقتصادية المقترحة لتعزيز الانتماء الوطني؟

أهداف البحث:

يطرح البحث بقدر كبير من الإيجاز والإجمال التفسيرات الشاملة للأبعاد الأساسية لهذه القضية، ويتم ذلك من خلال التحليل الكيفي من خلال المنظور الكلي الشامل الخالي من الدعم الإحصائي، ولكنه مع ذلك يعتمد على العديد من الدراسات الإحصائية والميدانية، والهدف الرئيس للبحث هو: التعرف على دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

1- التعرف على ماهية وضرورة العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني للفرد والمجتمع.

2- توضيح العلاقة بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني.

3- بيان الآليات الاقتصادية التي تعمل على تعزيز الانتماء الوطني.

أهمية البحث:

بشكل عام، إن قضية العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني تشغل حيزاً كبيراً من الاهتمام على المستويات والمسارات المختلفة، ويرجع تزايد أهمية هذه القضية إلى انعكاسها على الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، فغياب العدالة الاقتصادية يؤدي إلى تراجع قيم ومستويات الانتماء الوطني. وفيما يلي إيجاز أهمية البحث في النقاط التالية:

1- أن هذه القضية تحتل أهمية محورية بشكل مستمر وكثيف وخاصة في ظل التحديات العالمية المعاصرة ذات التأثير على معتقدات وأفكار واتجاهات الفرد والمجتمع. ولذا فإن دراسة هذه القضية يساعد واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية على وضع برامج عملية تطبيقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز الانتماء الوطني.

2- ارتبط مفهوما العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة الفردية والجماعية.

3- أن تحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني ضرورة اقتصادية واجتماعية لتوفير الحاجات الأساسية وتنمية المعارف والقيم ومعرفة الحقوق والواجبات.

4- خطورة الآثار السلبية المصاحبة لعدم تحقيق العدالة الاقتصادية على الانتماء الوطني لكونها ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية.

5- أن تعزيز الانتماء الوطني يعلي من قيمة الوطن في نفوس أفراد المجتمع وبين الأوطان.

6- قلة الأبحاث التي تناولت هذه القضية على المستوى المحلي والإقليمي على حد سواء.

فرضية البحث:

يحاول البحث اختبار الفرضية الرئيسة التالية: أن التوزيع العادل للموارد والدخل على أفراد المجتمع يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم يعزز الانتماء الوطني لديهم. ويتفرع عنها ما يلي:

1- أن تحقيق العدالة الاقتصادية يؤدي إلى تعزيز الانتماء الوطني بين أفراد المجتمع.

2- يوجد علاقة شديدة الارتباط بين العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني فهما يعبران عن أولوية واحدة.

3- العديد من الآليات الاقتصادية يحقق مستويات عالية من العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع مما يؤدي إلى زيادة الترابط والتماسك فيما بينهم ويعلي من الانتماء الوطني.

الدراسات السابقة:

أجريت العديد من الدراسات عن المواطنة والانتماء الوطني بوجه عام وفي دول عدة، ولكن لم يجد الباحث دراسات ذات صلة وثيقة بهذه الدراسة، ولقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في صياغة تساؤلات وفروض ونتائج هذه الدراسة. لقد تناولت دراسة (إبراهيم، 2002) بعنوان "العدالة الاقتصادية في الإسلام"، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسيوط، العدد الرابع عشر، الجزء الثاني، مصر، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان مضمون العدالة الاقتصادية في الإسلام، وأن العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية، والتعرف على مدى قابلية العدالة الاقتصادية للقياس. وقد توصلت إلى العديد من النتائج ومنها؛ أن مفهوم العدالة الاقتصادية في الإسلام محدد وهو جزء من مفهوم أعم وأوضح وهو العدالة الاجتماعية، ويتمثل في الجانب المادي منها، القائم على جناحين وهما: عدالة اكتساب الحقوق الاقتصادية من ناحية، وعدالة فرض الواجبات الاقتصادية من ناحية أخرى.

وهدفت دراسة (الكندري وآخرون، 2011) الموسومة بـ "قيم الانتماء الوطني والمواطنة: دراسة لعينة من الشباب الكويتي"، مجلة دراسة الخليج والجزيرة العربية، العدد 142، إلى بيان مفهومي المواطنة والانتماء من الجانب التطبيقي، والوقوف على كيفية تفاعل شريحة الشباب مع الوطن ومحيطه، ومدى امتلاكه لقيم الانتماء والمواطنة التي تعتبر علاقة تفاعلية بينه وبين المجتمع الذي يعيش فيه. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ارتباطية عالية بين مفهومي قيم الانتماء وقيم المواطنة لدى عينة الدراسة، وأنه كلما ارتفعت قيم الانتماء لدى الفرد صاحب ذلك ارتفاع بقيمة المواطنة لديه، وأنه لا يمكن أن تتحقق مواطنة حقة دون أن يكون هناك نوع من الشعور والإحساس بالمساواة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

وهدفت أيضاً دراسة (العبد القادر، 2018)، الموسومة بـ "الانتماء إلى الوطن وأثره في حماية الشباب من الانحراف"، بيان مفهوم الانتماء والوطن في اللغة والاصطلاح، وتوضيح التأصيل الشرعي لهما من القرآن والسنة النبوية، بيان دور الانتماء الوطني في حماية الجانب الفكري للشباب. وقد توصلت الدراسة إلى؛ أن الانتماء إلى الوطن له أصل في التشريع الإسلامي، وأن العلاقة بين الوطن والمواطن علاقة فطرية كل منهما يسعى للآخر، ويعمل من أجله، وأن الوطن شرف لصاحبه، والانتماء إليه مصدر عز له.

منهج البحث:

يقوم البحث على منهجين أساسيين وهما:

1- المنهج الاستقرائي: ويتم من خلاله استعراض وتحليل ماهية العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني وذلك من أجل معرفة وفهم العلاقة بينهما، وبيان الآليات اللازمة من وجهة نظر العدالة الاقتصادية لتعزيز الانتماء الوطني. وسيتم ذلك من خلال المنظور الشامل الكلي.

2- المنهج الوصفي المسحي: لزيادة معرفة وفهم وتحليل أدبيات دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني، والحصول على معلومات موثقة، ولعدم وجود وسائل قياسية كمية دقيقة، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي.

محاور البحث:

إن قضية العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني من القضايا المتسعة والمتشعبة الجوانب، لذلك في هذا البحث سيتم تغطيتها في إيجاز-يحقق المقصود من البحث- وهو بيان دور العدالة الاقتصادية في تعزيز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع سواء من حيث المفاهيم والضرورة والعلاقة بينهما، أو بيان الآليات الاقتصادية اللازمة لتعزيز الانتماء الوطني، وذلك في المحاور التالية:

المحور الأول: العدالة الاقتصادية المفاهيم والضرورة.

المحور الثاني: الانتماء الوطني المفاهيم والضرورة.

المحور الثالث: العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني علاقة تبادلية.

المحور الرابع: الآليات الاقتصادية اللازمة لتعزيز الانتماء الوطني.

وقد أورد الباحث في نهاية البحث النتائج والتوصيات والهوامش.

المحور الأول: العدالة الاقتصادية: المفاهيم والضرورة:

قبل أن نبين العلاقة بين العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني، يجدر إيضاح المفاهيم الأساسية المرتبطة بها وعلاقتها بالعدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، كما يتناول هذا المطلب مدى أهمية وضرورة العدالة الاقتصادية بشكل عام، إذ بقدر ما تظهر هذه الأهمية والضرورة تتضح العلاقة الوثيقة بين العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني.

أولاً: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالعدالة الاقتصادية:

يعبر عن مدلول هذه القضية لفظان وهما: العدالة، والاقتصاد، وفي بحث العلاقة بينهما يوجد ألفاظاً أخرى ذات صلة بكل منهما، وفيما يلي توضيح ذلك:

1- العدالة والألفاظ ذات الصلة:

إن مفهوم العدالة يحمل دلالات متعددة فإلى جانب العدل والعدالة يوجد الإنصاف والقسط والوسط والقوام وهي مفاهيم تشير إلى العدالة. فالعدل خلاف الجور، وهو القصد في الأمور، وما قام في النفوس أنه مستقيم، مِن عَدَلَ يَعْدِلُ فهو عادل من عُدولٍ وعَدْلٍ، يقال: عَدَلَ عليه في القضية فهو عادِلٌ وبسط الوالي عَدْلَهُ. معنى العدل اصطلاحًا: العدل هو:(أن تعطي من نفسك الواجب وتأخذه). وقيل هو: (عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور دينًا). وقيل هو: استعمال الأمور في مواضعها، وأوقاتها، ووجوهها، ومقاديرها، من غير سرف، ولا تقصير، ولا تقديم، ولا تأخير[1]. وتشكل العدالة معنى المساواة والحياد التام وعدم التحيز، وتقوم على إعطاء كل ذي حق حقه وعدم الاعتداء على الآخرين. والعدالة الاقتصادية تعمل على توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وإزالة الفروق الاقتصادية الكبيرة بينهم، لبقاء المجتمع واستمراره في حالة ترابط وتوازن.

2- الاقتصاد والألفاظ ذات الصلة:

لفظ الاقتصاد مشتق لغوياً من مادة قصد، والقصد: استقامة الطريق، ومنها طريق غير قاصد، وطريق قاصد: سهل مستقيم، والقصد معناه: "التوسط والاعتدال" فهو ضد الإفراط، وهو التوسط بين الإسراف والتقتير، والقصد والاقتصاد في المعيشة وفى النفقة: عدم الإسراف والتقتير[2]. وعرفه العز بن عبد السلام بأنه: "رتبة بين رتبتين، ومنزلة بين منزلتين" الأولى هي التفريط، والثانية هي الإفراط، كلها بمعنى الفعل[3]. أما ما يجري عليه فعل الاقتصاد فهو الموارد التي تستخدم في إشباع حاجات الإنسان الأساسية من خلال الوظائف الاقتصادية المختلفة؛ الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك.

3- العدالة الاقتصادية:

العدالة الاقتصادية فرع من العدالة الاجتماعية ككل. فتحقيق العدالة الاجتماعية يحقق العدالة الاقتصادية، فكل أفراد المجتمع سواسية، ولا يقرر امتيازات لفئة دون الفئات الأخرى. يوجد تعريفات عديدة للعدالة الاقتصادية ومنها: ذلك الجانب من الحياة المتعلق بالإنتاج من حيث مدخلاته ومخرجاته، ومن حيث حق مشاركة أفراد المجتمع في هذين الجانبين للعملية الإنتاجية والعدالة الاقتصادية تقوم على ثلاثة مبادئ وهي؛ المشاركة: وتعني إتاحة فرص متساوية لجميع أفراد المجتمع للمساهمة في العملية الإنتاجية سواء بالعمل أو رأس المال. التوزيع: ويعني توزيع عوائد العملية الإنتاجية على الموارد الاقتصادية (العمل، رأس المال) حسب المساهمة فيها، أي يتم التوزيع حسب الإنتاجية لا حسب الحاجة. التصحيح: ويهتم بإجراء التصحيحات اللازمة على مبدأي المشاركة والتوزيع للوصول إلى الوضع الاقتصادي العادل والمتوازن[4].

ولكي يمكن تحقيق هذه المبادئ يستلزم مكافحة الاحتكار، والتمييز، وإزاحة العوائق التي تحول دون اغتنام الفرص المتاحة، وتقييد نوازع الجشع والاستغلال، ... إلخ. ويجب التنبيه على أن العدالة الاقتصادية لا تنحصر فقط في انعدام عدالة توزيع الدخل والثروة، بل لها مظاهر أخرى مثل؛ البطالة، الصحة، التعليم، الإقصاء الاجتماعي، ... إلخ[5].

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول إن العدالة الاقتصادية عملية مركبة ومتعددة الجوانب والأبعاد، وهي: تلك الحالة التي يتم فيها التوزيع العادل للموارد الاقتصادية وعوائدها على أفراد المجتمع بما يتناسب مع جهدهم، ثم مع حاجاتهم الأساسية من خلال أنظمة التكافل الاجتماعي لسد الفجوة بين الدخل والثروة والاحتياجات، والتي يغيب فيها الفقراء والتهميش والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة بين الأجيال والأقاليم والقطاعات، ولا يتعرض فيها أفراد المجتمع للاستغلال، ويتم قياس ذلك من خلال الدخل الحقيقي أو الثروة أو الإنفاق، وللحرية دوراً حاكماً في تحقيق ذلك.

ثانياً: العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية ككل:

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، ولذا فإن حياته تحتوي على أنشطة اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، ... إلخ، وهذه الأنشطة ذات علاقات وروابط متداخلة مع بعضها البعض، ويَصعب عملية الفصل التام بين هذه الأنشطة. وهذا الارتباط يجعل العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية ككل[6]، ويعني ذلك أن العدالة الاقتصادية ما هي إلا جزء من عدالة أعم وأشمل وهي العدالة الاجتماعية التي يكون الإنسان محورها. ولبيان أن العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية ككل يتم استعراض بعض التعاريف لها.

ويقصد بالعدالة الاجتماعية: تحرير الإنسان، والمساواة بينهم في فرص اكتساب الحقوق وأداء الواجبات، والتفاضل بينهم فيما يتفاوتون فيه من خبرات ومهارات فطرية ومكتسبة، وفقاً للقيم الاجتماعية المعتبرة، وفي إطار من روح التضامن والتكافل الاجتماعي بينهم[7].وبناءً على ذلك فإن العدالة الاجتماعية هي عدالة إنسانية شاملة تقوم على ثلاثة أسس وهي: الحرية؛ ومن شأن ذلك أن يشعر الإنسان بالأمن والاستقرار الاجتماعي، لأنه لن يخشى أن يتحكم أحد من الناس في اعتقاده أو مكانته أو ماله أو في حياته أو مماته. المساواة؛ وتعني أن ينظر إلى أفراد المجتمع نظرة واحدة في المكانة، وفي فرص اكتساب الحقوق وأداء الواجبات، ويتم التفاضل بين أفراد المجتمع تبعاً لتفاضلهم في الخبرات والمهارات والمواهب والقيم العليا للمجتمع[8]. التضامن الاجتماعي؛ ويعني ذلك عندما لا تتحقق العدالة من خلال الحرية والمساواة يتم استكمال تحقيقها من خلال التضامن والتكافل الاجتماعي[9].

وتعرف العدالة الاجتماعية أيضاً بأنها: الوضع الخالي من الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الدخل والثروة أو السلطة، ويغيب فيه الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وينعدم فيه الفروقات غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وبيئية متساوية وحريات متكافئة، ويتم فيه الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية[10].

مما سبق يتبين أن العدالة الاقتصادية تمثل الجانب المادي للعدالة الاجتماعية، ويعني ذلك أن تحقيق العدالة الاجتماعية يحقق العدالة الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاقتصادية يحقق جزء كبير من العدالة الاجتماعية.

ثالثاً: الاستقرار الاقتصادي:

السياسات الاقتصادية في أي دولة تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومواجهة كل الأسباب التي تؤدي إلى عدم تحقيقه، لما يترتب على ذلك من تشوهات في المؤشرات الاقتصادية الكلية وخاصة التضخم والبطالة. ويقصد بالاستقرار الاقتصادي: تحقيق معدلات عالية من التنمية في الناتج ومن ثَّم في الدخل المحقق من هذا الناتج، والحفاظ على معدلات مستقرة للأسعار، وتحقيق مستويات عالية من التوظف (التشغيل) الكامل لعناصر الإنتاج، الحد من التفاوت في توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع، وتحقيق التوازن العام (الداخلي والخارجي) للاقتصاد القومي[11].

ويترتب على عدم تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ انخفاض معدلات الأجور الحقيقية وبالتالي مستوي معيشة أفراد المجتمع، وارتفاع معدل التضخم الذي يبتلع دخول أفراد المجتمع، وحين يعاني الاقتصاد من الانكماش الذي يؤدي إلى الركود الاقتصادي ينخفض الإنتاج ويفقد الكثير من الأفراد أعمالهم، ولذا يكون هدف السياسات الاقتصادية خفض حدة الدورات الاقتصادية لما يترتب عليها من تقلبات شديدة في حجم الإنتاج ومستوى التوظف. ومن الأسباب أيضاً؛ سوء استخدام الموارد الاقتصادية، وعدم القضاء على الفوارق الكبيرة بين فئات المجتمع، وعدم الوصول إلى مستوى النشاط الاقتصادي الذي يحقق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي في أسواق السلع والخدمات وأسواق النقود وأسواق الموارد، ... إلخ، فهي تدفع الفرد بالشعور بالضآلة بالمقارنة بالآخرين، وإلى ارتكاب أعمال بالغة البشاعة قد لا يؤدي إليها تحقيق الاستقرار الاقتصادي[12].

وفي إطار هذه المفاهيم سيتم توضيح العلاقة بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني، وبيان الآليات الاقتصادية اللازمة لتحقيق العدالة الاقتصادية ومن ثم الاستقرار الاقتصادي الذي يؤدي إلى تعزيز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع.

رابعاً: أهمية وضرورة العدالة الاقتصادية:

تحتل العدالة الاقتصادية أهمية محورية بشكل مستمر وكثيف ويرجع ذلك لتطور المجتمعات، وتكمن أهميتها وضرورتها في كون القضايا التي تعالجها تحظى باهتمام الفرد في حياته اليومية والمجتمع في دأبه المستمر نحو تحقيق حاجاته ورغباته ورفاهيته والموازنة بين الحقوق والواجبات للوصول إلى المجتمع المنشود. ومما يؤكد على أهمية وضرورة العدالة الاقتصادية ما يلي:

1- الرغبة الأكيدة للكثير من أفراد المجتمعات والدول لتحقيق العدالة الاقتصادية للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2- أنها ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة[13].

3- تمثل الجانب المادي الذي لا قيام للعدالة الاجتماعية بدونه، ولذا لا يمكن تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع في أي مجتمع لا يتوافر فيه العدالة الاقتصادية. وعليه، لابد وأن ينطلق الاقتصاد لتحقيق هدفه من مبادئ وقيم العدالة الاقتصادية، ومن أهمها مشاركة أفراد المجتمع وتحقيق التوازن.

4- تكفل قيام النشاط الاقتصادي على أسس رشيدة اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً، ويؤدي ذلك إلى حسن استخدام الموارد المتاحة، وعدم الإضرار بأفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى، تجعل العلاقات الاقتصادية التي تتم بين أفراد المجتمع قائمة على التكافل والعدل والصدق، بدلاً من التباغض والتنافر والتظالم والغش، الذي يؤدي إلى صراع طبقي واضطراب في حياة أفراد المجتمع.

5- أنها تسوي بين أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، وتفاضل بينهم فيما يتفاوتون فيه من خبرات ومهارات ومواهب وفقاً للقيم العليا للمجتمع. فالتفاوت المنضبط في توزيع الدخل والثروة والأعباء يتوافق مع طبيعة وفطرة الفرد ويؤثر بالإيجاب على العدالة الاقتصادية، فالتفاوت الحاد يؤثر بالسلب على العدالة الاقتصادية[14]. والتفاوت يسمح به بين أفراد المجتمع بعد إشباع الحاجات الأساسية للجميع.

6- تعمل على إغلاق المنافذ التي تؤدي إلى تضخم الثروات في أيدي بعض الأفراد، ذلك أن طرق الكسب المشروع لا تؤدي في الغالب إلا إلى الربح العادل والمعقول، أما الأرباح الفاحشة والثروات الضخمة فإنما تكون في الغالب نتيجة طرق الكسب غير المشروع. وهذا يؤدي إلى دفع أفراد المجتمع نحو العمل وبذل الجهد لكسب المال وتنميته بدلاً من الالتجاء إلى وسائل الاستغلال لكسب المال بدون جهد أو عناء.

يتبين مما سبق أهمية وضرورة العدالة الاقتصادية بصفة عامة، وأن تحقيق العدالة الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق الانتماء الوطني بين أفراد المجتمع. ولكن هذه الأهمية والضرورة تكون أكثر بالنسبة للمجتمعات والدول التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حتى يمكن أن تنهض وتلحق بركب المجتمعات والدول التي سبقتها في تحقيق العدالة الاقتصادية.

المحور الثاني: الانتماء الوطني: المفاهيم والضرورة:

من المعروف أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه، لا يستطيع أن يعيش منعزلاً دون الإحساس بالانتماء إلى كيان معين سواء كان هذا الكيان هو الأسرة، أو العائلة، أو المجتمع، أو الدولة، أو الأمة، فالإنسان من خلال الانتماء يحقق إنسانيته الحقة. ويعتبر الانتماء الوطني أعم هذه الأشكال. وفيما يلي توضيح ماهية الانتماء الوطني وضرورته بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع.

أولاً: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالانتماء الوطني:

يعبر عن مدلول هذه القضية لفظان وهما: الانتماء، والوطني، وفي بحث العلاقة بينهما يوجد ألفاظاً أخرى ذات صلة بكل منهما، وفيما يلي توضيح ذلك:

1- الانتماء والألفاظ ذات الصلة:

اِنتِماء: (اسم) مصدر اِنْتَمَى، عُرِفَ بانْتِمائِهِ إلى قَبيلَةٍ كَذَا: بانْتِسابِهِ إِلَيْهَا. اِنتمائيّة: (اسم) اسم مؤنَّث منسوب إلى انتِماء مصدر صناعيّ من انتِماء: نزعة تجعل الفرد يتمسَّك بمجتمعه بكلّ ما يحمله من قيم وعادات وأفكار. انتمَى انتماء انتمى اليه أو إلى الشيء انتسب إليه. تَنْمَويّ: اسم منسوب إلى تنمية. تنمية: مصدر نمَّى أي تحويل الموارد الطَّبيعية غير المستثمرَة إلى موارد منتجة مثل استصلاح الأراضي الصَّحراوية أو البور[15]. تنمية مستدامة وهي التنمية التي تقوم على أساس استغلال الموارد الطبيعية بشكل رشيد والمحافظة على التوازن البيئي مع مراعاة مصالح الأجيال المقبلة. ويعني اصطلاحاً: الإحساس تجاه أمر معين يبعث على الولاء له والفخر به والانتساب إليه[16]. ويعرف الانتماء بأنه ارتباط الفرد بجماعة يسعى إلى أن تكون جماعة قوية، يتقمص شخصيتها ويوحَد نفسه بها[17].

يمكن القول إن الانتماء من الحاجات الأساسية للفرد باعتباره كائناً اجتماعياً، تنبثق من الفطرة الإنسانية ولذا يسعى لإشباعها، وهو عبارة عن شعور الفرد بالارتباط أو الانتساب الحقيقي للأسرة أو العائلة أو المجتمع أو الوطن أو البيئة أو الأمة أو الدين والعقيدة، وهذا الارتباط أو الانتساب يبعث في نفسه الثقة والاعتزاز والفخر به، ويكون عليه مسؤوليات وواجبات وله حقوق. فالانتماء عبارة عن علاقة شبه مقدسة تعكس الارتباط بالوطن ووحدة المصلحة.

2- الوطن والألفاظ ذات الصلة:

وَطَن: (اسم) الجمع: أوطانٌ الوَطَنُ: مكانُ إِقامةِ الإِنسان وَمقَرُّه، وإليه انتماؤه، وُلد به أَو لم يولد. وَطَن جمع أوطان: بلد الآباء والأجداد، مكانُ الإنسان ومقرُّه، وإليه انتماؤه، وُلِد به أو لم يولد، يُدَافِعُ عَنِ الوَطَنِ بِكُلِّ غَالٍ وَنَفِيسٍ، مات في سبيل وطنه حب الوطن من الإيمان

وتعرف قيمة الأوطان عند فراقها. وَطَنِيّ: (اسم) اسم منسوب إلى وَطَن، شعور وطنيّ: معبر عن حُبّ الوطن أو مستمدّ منه، وطنيّ: مَنْ يُحبُّ وطنَه ويخلص له ويضحِّي من أجله، ويعمل على نصرته[18].

يمكن القول بأن الوطن هو المكان الذي يسكنه الفرد ويقيم فيه ويتوافر له العيش الكريم، ويشعر بارتباطه وانتمائه إليه، ويكون حاضناً له وللجماعة. ويرتبط مفهوم الوطن بمفهوم المواطنة؛ وهي عبارة عن دوائر ومستويات، تماماً كما يجد الإنسان نفسه عضواً في أسرة ينتمي إليها، وتشكل الرحم الذي يستمد منه الكثير من القيم والمعايير والتعاليم، ثم يجد نفسه بأسرته مجرد جزئ من أجزاء تنتهي به إلى الانتماء إلى الوطن الكبير[19]. وتعني أيضاً أن الفرد والجماعة عليهم مسؤوليات وواجبات تجاه الوطن ولهم حقوق يفرضها عليهم انتماؤهم إلى مجتمع معين في مكان محدد.

وتجدر الإشارة إلى أن المواطنة لا تتوقف على المقررات الدراسية فحسب، ولكن لابد من توفير المناخ والسياق المجتمعي الذي يؤهل لتحقيق تلك المواطنة لتقوم على ركائز أساسية وقيم جوهرية، وهذا بدوره ليس مسؤولية دولة لحالها، وإنما هو أيضاً مسؤولية كل مواطن ينضوي تحت راية الدولة أيّاً كان موقعة.

3- الانتماء الوطني:

إن ارتباط الفرد بالوطن مسألة فطرية مستقرة في النفوس، ويجب تنميتها، فالوطن نعمة من الله سبحانه وتعالى على الفرد والمجتمع، والانتماء الوطني يعزز الانتماء الأكبر للدين والعقيدة. يوجد تعريفات عديدة للانتماء الوطني ومنها: هو إحساس المواطن بأنه جزء من وطنه، فيحبه ويتعلق به ويكنّ له الولاء، ويظهر ذلك من اعتناقه لقيمه وعاداته وتقديره لمؤسساته وطاعته لقوانينه ومحافظته على ثروته واندماجه في أحداثه ومشكلاته واستعداده للنهوض به. ويعرف أيضاً بأنه: هو حاجة أساسية تبدأ بانتماء الفرد إلى دينه الإسلامي الصحيح، وتطبيق تعاليمه السمحة، ثم الانتماء إلى وطنه والفخر به، وطاعة ولاة أمره، والعمل على رقي الوطن وتطوره، والدفاع عنه، والتضحية من أجله[20].

ويقصد بالانتماء الوطني: هو شعور الفرد بالارتباط والانتساب الحقيقي إلى المكان الذي يسكن ويقيم فيه ويوفر له حاجاته الأساسية، وهذا الارتباط يبعث في نفس الفرد الثقة والاعتزاز والفخر بالوطن والسعي لرفعته ونصرته، ويكون عليه التزامات ومسؤوليات تجاه (الالتزام بالقوانين، المشاركة الاجتماعية، المشاركة الاقتصادية، الدفاع عن الوطن، ... إلخ) وله حقوق (توفير حياة كريمة تلبي له حاجاته الاجتماعية والاقتصادية).

والحاجات الأساسية تتضمن الحاجة إلى العمل والأمن، والغذاء والمسكن والملبس، والرعاية الصحية والتعليم والثقافة، والحاجات النفسية والاجتماعية التي تؤمن علاقات سوية بين أفراد المجتمع وتساعد في شيوع قيم التكافل والتضامن والتعاون فيما بينهم، والحاجات الروحية، والحاجة إلى تحقيق الذات، والحاجة إلى الحرية والمشاركة المجتمعية[21]. ولا تكتمل الحرية والمشاركة والمساواة إلا بأمرين: الأول وضع اقتصادي واجتماعي يحقق للفرد حاجاته الأساسية ويجعله يتمتع بموارد المجتمع على قدم المساواة مع غيره. الثاني وجود مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم الانتماء الوطني والمساواة والحرية وقبول الآخر والتنوع[22].

إن الانتماء الوطني تؤثر فيه مجموعة من العوامل وهي:**الديني**؛ وهو المحور الرئيسي للحياة وينبثق عنه الولاء والانتماء للوطن فالفرد لا يجد تعارضاً بين مصلحته وبين دوره في المجتمع، وبين الولاء لله والولاء للوطن. **الاقتصادي**؛ ويعتبر مؤشراً على الانتماء الوطني، فتوفير الحاجات الأساسية للفرد والجماعة يساهم في تقوية الانتماء الوطني، والعكس صحيح. **السياسي**؛ إذا توافرت الحريات واحترام حقوق الفرد والجماعة تتزايد درجات الانتماء لديهم، والعكس صحيح. **الاجتماعي**؛ عندما تقوم الدولة بتوفير التعليم والصحة والمرافق العامة والإسكان، .... إلخ، تزداد درجات الانتماء الوطني لدى الفرد والجماعة، والعكس صحيح. **النفسي**؛ شعور الفرد والجماعة بحب الوطن يزداد كلما شعر أن الوطن يقدم له الرعاية الشاملة والحياة الكريمة وحرية التعبير ومن ثم زيادة درجات الانتماء الوطني[23].

ثانياً: أهمية وضرورة الانتماء الوطني:

يعد الانتماء الوطني من أكثر القضايا اهتماماً على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي والدولي وخاصة في ظل التحديات المعاصرة، فهو من الحاجات الضرورية، ومقوم من مقومات الحياة، ولا يقل عن بقية المقومات، بما فيها العدالة الاقتصادية وذلك لما يحمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وفكرية ودينية. ومما يؤكد على أهمية وضرورة الانتماء الوطني ما يلي:

1- يعمل على إشباع حاجة ضرورية من حاجات الفرد الإنسانية، مم يؤدي إلى تحقيق الاستقرار النفسي لدى أفراد المجتمع.
2- شعور الفرد بأهميته في المجتمع مما يدعم من مشاركته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
3- قيام الفرد بتطوير نفسه ذاتياً مما ينعكس على تطور وتقدم الوطن.
4- يؤدي إلى زيادة التماسك والترابط والتلاحم بين أفراد المجتمع مما يدعم تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
5- تحلي أفراد المجتمع بروح التعاون والأخلاق الإيجابية.
6- انخفاض معدلات الجريمة بين أفراد المجتمع إن لم يكن تلاشيها وخاصة الجرائم الاقتصادية.

يتبين مما سبق أهمية وضرورة الانتماء الوطني بصفة عامة، وأن تحقيق الانتماء الوطني يؤدي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وكونه مؤشر لقوة أفراد المجتمع وتماسكه، ولكن هذه الأهمية والضرورة تكون أكثر بالنسبة للمجتمعات والدول التي تعاني من عدم الاستقرار، حتى يمكن أن تنهض وتلحق بركب المجتمعات والدول التي سبقتها في تحقيق الانتماء الوطني.

المحور الثالث: العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني علاقة تبادلية:

العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني من العلاقات شديدة الارتباط، والعلاقة القائمة بينهما علاقة تبادلية كلاهما يؤثر في الآخر ويتأثر به إيجاباً وسلباً؛ إن زيادة مستويات العدالة الاقتصادية تؤدي إلى زيادة مستويات الانتماء الوطني بين أفراد المجتمع، ومن ناحية أخرى؛ فإن انخفاض مستويات العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع يؤدي إلى انخفاض مستويات الانتماء الوطني بين أفراد المجتمع.

إن العدالة الاقتصادية –كما سبق القول– تحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع ككل، ولذا فهي مطلوبة لزيادة مستويات الانتماء الوطني لديهم، وعند عدم القدرة على تحقيقها أو التقاعس عن تحقيقها يضعف الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع، ويترتب على ذلك توقف أو تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر ذلك من المفاسد التي يجب دفعها، والقاعدة الأصولية تقول: "إن درء المفاسد مقدم على جلب المنافع". وفي حالة فقدان الانتماء الوطني لا يطمئن أفراد المجتمع على حياتهم، ولا تتوافر لديهم رغبة حقيقية في العمل الإنتاجي الذي يؤدي إلى زيادة الدخل وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع. وهكذا نرى العلاقة الوطيدة بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني إلى الحد الذي يمكن القول بأنهما يعبران عن أولوية واحدة. وفيما يلي توضيح هذه العلاقة:

أولاً: الانتماء الوطني دالة في العدالة الاقتصادية:

توجد علاقة طردية بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني، وتعني العلاقة الطردية وجود تأثير طردي مطلق للعدالة الاقتصادية على الانتماء الوطني سواء بالزيادة أو بالنقصان، فتحقيق العدالة الاقتصادية يؤثر إيجابياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم في مستويات الانتماء الوطني داخل كل دولة بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها. إن زيادة مستويات العدالة الاقتصادية (متغير مستقل) تؤدي إلى زيادة مستويات الانتماء الوطني (متغير تابع)، وانخفاض مستويات العدالة الاقتصادية تؤدي إلى انخفاض مستويات الانتماء الوطني، أي كلا المتغيرين يتحرك في نفس الاتجاه زيادة ونقصان. ويمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل التقريبي التالي:

شكل رقم (1) العلاقة بين الانتماء الوطني والعدالة الاقتصادية

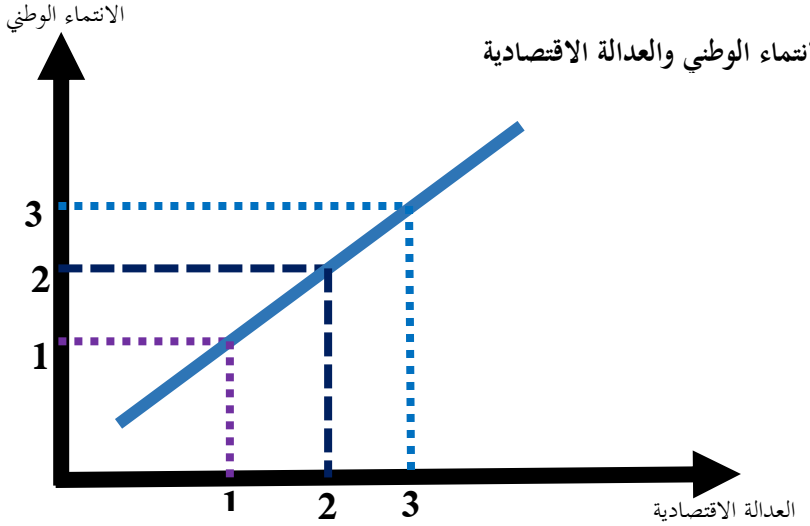

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الشكل التقريبي رقم (1) السابق؛ أن منحنى الدالة يبين العلاقة بين الانتماء الوطني والعدالة الاقتصادية، ويُمثل الانتماء الوطني على المحور الرأسي، وتُمثل العدالة الاقتصادية على المحور الأفقي، والمنحنى يوضح العلاقة بين أقصى ما يمكن أن يتحقق من مستويات الانتماء الوطني عند مستويات العدالة الاقتصادية المختلفة، ويتجه المنحنى من أسفل إلى جهة اليمين، ويعني ذلك أنه يتوافر مستويات عالية من الانتماء الوطني كلما ارتفعت مستويات تحقيق العدالة الاقتصادية (والعكس صحيح بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها).

ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي: **ن و = د (ع ق)**

حيث أن:ن و = الانتماء الوطني.ع ق = العدالة الاقتصادية.د = علامة الدالة.

وتقرأ كالتالي؛ الانتماء الوطني دالة في العدالة الاقتصادية، أو تحقيق الانتماء الوطني يعتمد على تحقيق العدالة الاقتصادية. ولذا فإن زيادة مستويات العدالة الاقتصادية تخلق مزيداً من الاستقرار الداخلي بين أفراد المجتمع، ويسهم ذلك في زيادة مستويات الانتماء الوطني (والعكس صحيح بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها)، فالعلاقة بينهما علاقة طردية. والشكل (2) يوضح العلاقة الطردية بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني:

شكل (2) العلاقة الطردية بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني

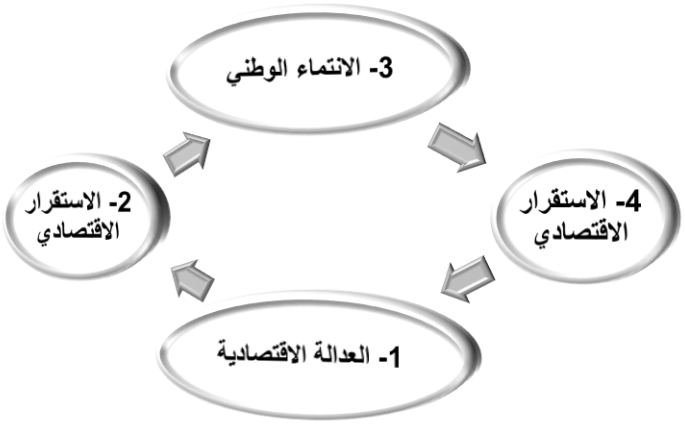

المصدر: من إعداد الباحث

وتبرز أهمية تحقيق العدالة الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، حيث ان عدم تحقيق العدالة الاقتصادية قد يؤدي إلى تهديد حياة أفراد المجتمع بصورة مباشرة، الأمر الذي يعني تهديداً لاستقرار وسلامة الأمن الداخلي والخارجي لأفراد المجتمع، هذا إلى جانب انخفاض مستويات الانتماء الوطني لدي أفراد المجتمع.

إن دراسة التاريخ وطبقاً للمصادر التاريخية الموثوق بها، تثبت أن عدم تحقيق العدالة الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسة التي تضعف الانتماء الوطني، فالفرد قد يصبر إذا كان عدم تحقيق العدالة الاقتصادية نتيجة قلة الموارد وقلة الدخل، أما إذا كان عدم تحقيق العدالة الاقتصادية نتيجة سوء توزيع للموارد والدخل، وبغي أفراد المجتمع بعضهم على بعض، وترف قلة من أفراد المجتمع على حساب الأكثرية، فهذا هو الذي يثير النفوس، ويحدث الفتن والاضطرابات، ويقوض أركان المحبة والإخاء بين أفراد المجتمع، وبالتالي اختلال مستويات الانتماء الوطني من جانب الفقراء والأغنياء على حد سواء.

وعلى سبيل المثال؛ تعتبر البطالة أو عدم توافر فرص عمل لأفراد المجتمع من أبرز الأمثلة على انخفاض العدالة الاقتصادية، ولذا فهي تؤثر على الاستقرار الداخلي والخارجي ومستويات الانتماء الوطني تأثيراً سلبياً، عن طريق ما يفعله المتعطلون من شغب، وفوضى، وتخريب، .... إلخ، وتنتشر الأفكار الهدامة بين المتعطلون والحرمان والضياع، فتنخفض مستويات الانتماء الوطني لديهم، ويؤدي ذلك بهم إلى الاتصال بالمشبوهين، أو ذوي السوابق، أو المجرمين، .... إلخ، ومن ثم إلى المزيد من القلاقل والمشكلات الأسرية والمجتمعية، التي كان الدافع وراءها انخفاض مستويات الانتماء الوطني. ومن ناحية أخرى؛ فإن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة على مستوى الأقاليم داخل الدولة، أو على مستوى القطاعات الاقتصادية، تؤدي إلى انخفاض مستويات الانتماء الوطني لدى أفراد هذه الأقاليم، وكذلك لدى الأفراد التي تعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم عدم استقرار المجتمع نتيجة عدم تحقيق العدالة الاقتصادية.

ثانياً: العدالة الاقتصادية دالة في الانتماء الوطني:

يوجد علاقة بين الانتماء الوطني والعدالة الاقتصادية؛ وتعني العلاقة وجود تأثير طردي للانتماء الوطني على العدالة الاقتصادية سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها. إن زيادة مستويات الانتماء الوطني (متغير مستقل) تؤدي إلى زيادة مستويات العدالة الاقتصادية (متغير تابع)، وانخفاض مستويات الانتماء الوطني يؤدي إلى انخفاض مستويات العدالة الاقتصادية. ويمكن توضيح هذه العلاقة بالشكل التقريبي رقم (3) التالي:

شكل رقم (3) العلاقة بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني

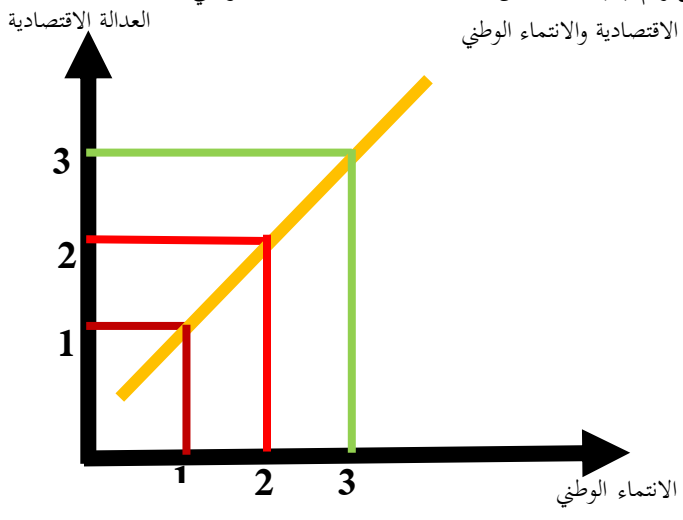

المصدر: من إعداد الباحث

ويوضح الشكل التقريبي رقم (3) السابق أن منحنى الدالة يبين العلاقة بين العدالة الاقتصادية والانتماء الوطني، وتمثل العدالة الاقتصادية على المحور الرأسي، والانتماء الوطني يمثل على المحور الأفقي، ويوضح المنحنى العلاقة بين أقصى ما يمكن أن يتحقق من العدالة الاقتصادية عند مستويات الانتماء الوطني المختلفة، ويتجه المنحنى من أسفل إلى أعلى جهة اليمين، ويعني ذلك أنه يمكن تحقيق مستويات عالية من العدالة الاقتصادية كلما ارتفعت مستويات الانتماء الوطني (والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى على حالها). ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا كما يلي: **ع ق = د (ن و)**

وتقرأ كالتالي؛ العدالة الاقتصادية دالة في الانتماء الوطني، أو تحقيق العدالة الاقتصادية يعتمد على تحقيق مستويات الانتماء الوطني. ولذا فإن تحقيق مستويات الانتماء الوطني يخلق نوعاً من الاستقرار الداخلي بين أفراد المجتمع، ويسهم ذلك في زيادة مستويات العدالة الاقتصادية (والعكس صحيح بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها)، فالعلاقة بينهما علاقة طردية. والشكل (4) يوضح العلاقة الطردية بين الانتماء الوطني والعدالة الاقتصادية:

شكل (4) العلاقة الطردية بين الانتماء الوطني والعدالة الاقتصادية

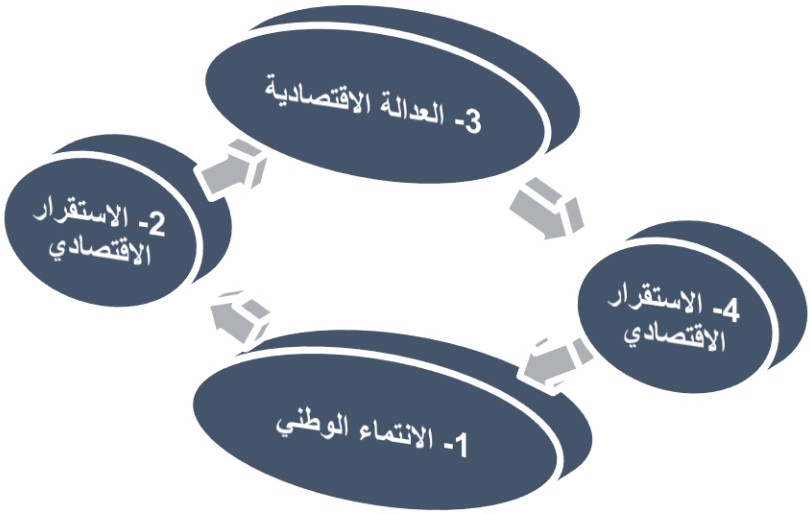

المصدر: من إعداد الباحث

وعلى سبيل المثال؛ ففي ظل انخفاض مستويات الانتماء الوطني الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات العدالة الاقتصادية، لا مجال للاستثمارات المحلية أو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل تتسارع عملية هروب الأموال من الدولة إلى خارجها خوفاً من ضياعها، فتختل حياة أفراد المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

مما سبق يمكن القول؛ أنه يوجد علاقة وثيقة الصلة بين العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني، فتحقيق العدالة الاقتصادية شرط ضروري لزيادة مستويات الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع، والانتماء الوطني شرط ضروري لزيادة مستويات العدالة الاقتصادية.

المحور الرابع: الآليات الاقتصادية اللازمة لتعزيز الانتماء الوطني:

إن تحقيق مستويات عالية من العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع يؤدي إلى زيادة الترابط والتماسك فيما بينهم، ويعلي من الانتماء الوطني، فهو يتزايد مع تزايد مستويات العدالة الاقتصادية، أي أن العدالة الاقتصادية لها تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على الانتماء الوطني؛ فإما أن تقومها وترسخها، وإما أن تضعف الثقة بها. إن الاقتصاد قد اشتمل على العديد من الآليات اللازمة لتعزيز الانتماء الوطني والتي لها علاقة بالعدالة

الاقتصادية، وتحقيق هذه الآليات مسؤولية مشتركة بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع الأهلي. والشكل (5) يوضح ذلك:

شكل (5) الآليات الاقتصادية اللازمة لتعزيز الانتماء الوطني

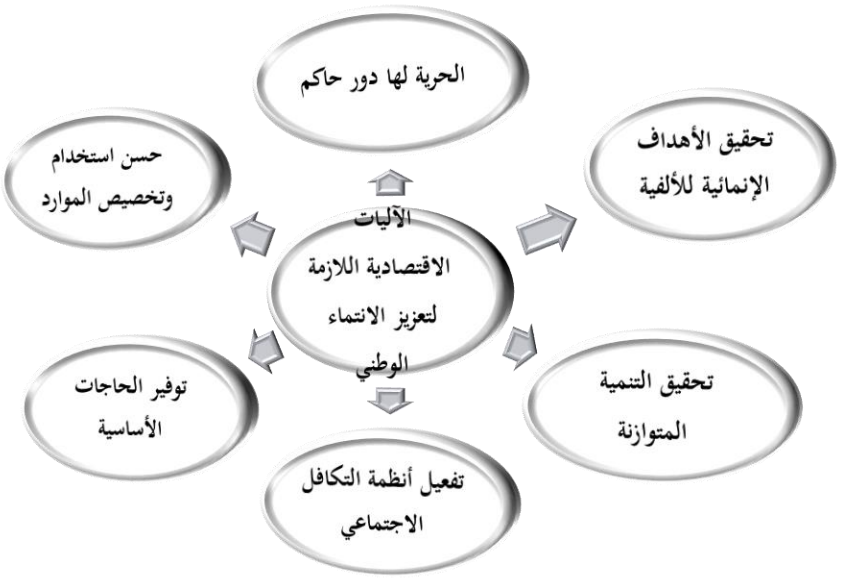

المصدر: من إعداد الباحث

وفيا يلي توضيح موجز لكل آلية من هذه الآليات كما يلي:

أولاً: الحرية لها دور حاكم في زيادة العدالة الاقتصادية:

يمكن القول إن الحرية لها دور محوري في تحريك العدالة الاقتصادية التي تعزز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع، بل وفي صنع العدالة الاقتصادية ذاتها. فالعدالة الاقتصادية ليست قضية اقتصادية وحسب، وإنما هي عملية مركبة متعددة الأبعاد والجوانب، تحتل الأبعاد الاجتماعية والتعليمية والبيئية فيها مكانة هامة، لا تقل في أهميتها عن الأبعاد الاقتصادية، ولذلك تتحقق العدالة الاقتصادية لدى أفراد المجتمع الذين يتمتعون بالحرية بمعناها الواسع.

إن الحرية والعدالة الاقتصادية دعامتان لأي نظام يسعى لتحقيق الازدهار الاقتصادي، ويحقق العدالة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع. فالحرية تتلاشى في مجتمع المشاكل والتخلف والفروق الطبقية، كما أن العدالة الاقتصادية لا تتحقق في مجتمعات الكبت والعبودية، وبالتالي تنخفض بل تنعدم قيم الانتماء الوطني. ولذا فإن الحرية والعدالة الاقتصادية محدد رئيسي لتعزيز الانتماء الوطني، ولكي يكون للحرية دوراً حاكماً في تحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع لابد وأن تشتمل على[24]الآتي:

1- التسهيلات الاقتصادية:وتهتم بالفرص المتاحة للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الاستهلاك والإنتاج والتبادل. وتعتمد الاستحقاقات الاقتصادية للفرد على ما يملكه من موارد أو ما هو متاح منها لاستخدامه وعلى ظروف التبادل مثل الأسعار النسبية وعمل الأسواق. والمدى الذي يترتب فيه على عملية التنمية زيادة ثروات الأمم، تنعكس هذه الزيادة في تعزيز مقابل للاستحقاقات الاقتصادية لأفراد المجتمع.

2- الفرص الاجتماعية: وتتعلق بالترتيبات الاجتماعية في المجالات التي تؤثر في الحريات الحقيقية المتاحة للأفراد ليعيشوا حياة طيبة، كالترتيبات المتعلقة بالتعليم والخدمات الصحية. ولا تقتصر أهمية مثل هذه الخدمات للحياة الخاصة للأفراد فحسب؛ وإنما تمتد لتؤثر على تفعيل مشاركتهم في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

3- ضمانات الشفافية:وتركز على تعزيز الثقة في التعامل بين الناس في إطار المجتمع وهو أمر يتعلق بالحرية في التعامل بين الأفراد على أساس الإفصاح والسلاسة. وتلعب هذه الضمانات دوراً واضحا في الحد من الممارسات الفاسدة وعدم المسؤولية والتعامل بنوايا مبطنة غير معلنة.

4- الأمن الوقائي:ويعنى توفير شبكات حماية ورعاية اجتماعية؛ للحيلولة دون وقوع هذه الشرائح الضعيفة في المجتمع في شراك الفقر الشديد، وفى بعض الأحيان الجوع والموت. ويشتمل أيضا ترتيبات مؤسسية ثابتة ومستمرة (الإعانات، برامج الضمان الاجتماعي، المنح) وترتيبات انتقالية حسبما تتطلبها الظروف.

ثانياً: حسن استخدام وتخصيص الموارد:

إن حسن توزيع الموارد (العمل، الأرض، رأس المال) أو ملكيتها، وعوائدها، والحرص على استفادة الجيل الحالي والأجيال القادمة منها، تعتبر من أهم المرتكزات التي تقوم عليها العدالة الاقتصادية، وفيما يلي توضيح ذلك:

1- التوازن في توزيع الموارد: ومن المتعارف عليه أن كافة الموارد هي ملك لأفراد المجتمع ككل، وأن الحقوق في هذه الموارد لا تثبت إلا بإباحة المشرع لها وتقريره لأسبابها. ولتحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع يجب أن تتمثل ملكية الموارد في: **الملكية الخاصة** للموارد والتي ترتبط بطبيعة المجتمع وحاجياته، فالملكية الخاصة هي الدافع على العمل والإنتاج وإعمار الأرض. وبناءً على ذلك فإنها تقوم بدور اقتصادي يتمثل في توفير الإطار المناسب لحسن استخدام الموارد وأدائها لوظائفها الإعمارية[25].

وتتمثل أيضا ملكية الموارد في **الملكية العامة**؛ والتي يجب أن تكون محددة بالمجالات ذات النفع العام، الضروريات: وهي التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم تجر مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة، وفى الآخرة فوت النجاة والنعيم، والرجوع بالخسران المبين. مثل؛ المأكل، والمشرب، والملبس، والأمن، والتعليم، والصحة، والدفاع، والمواصلات، والمساكن، والاتصالات، .... إلخ. والحاجيات: وهي كل ما يؤدى إلى التوسعة ورفع الضيق المؤدى في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب، والتي إن لم تراع دخل على المكلفين الحرج والمشقة، ولكنه لا يبلغ مبلغ الفساد العادي المتوقع في المصالح العامة فهي مكملة للأولويات الضرورية وتساعد على إشباعها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة وتؤدى إلى اليسر والسعة واحتمال مشاق التكليف[26]. التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، وفي المجالات التي فيها درءً للضرر والمفاسد. أي أن الملكية العامة تعمل على تحقيق تنمية المجتمع بالمشاركة مع الأفراد، وتغطية احتياجات التضامن الاجتماعي، وتحقيق التوازن التكافلي في الجيل الواحد ثم تحقيق التوازن بين الأجيال[27]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الضروريات والحاجيات تختلف بتغير مستوى معيشة أفراد المجتمع وظروف العصر الذي يعيشون فيه.

2- التوزيع العادل لعوائدها:تساهم الموارد في العملية الإنتاجية ويترتب على ذلك حصولها على عوائد. ولذا يجب أن يتم توزيع هذه العوائد المتولدة من النشاط الاقتصادي توزيعاً عادلاً تبعاً لدور كل مورد وأهميته في العملية الإنتاجية، ووفقاً لقوى العرض والطلب، والتراضي والاختيار[28].

ويعني ذلك؛ أن يحصل مورد العمل سواء كان ذهنياً أو يدوياً على أجر محدد ومعلوم وعادل يتم دفعه بمجرد الانتهاء من العمل، أن تحصل الأرض طبقاً لمقدرتها الإنتاجية على ريع أو إيجار يحدد في ظل قواعد سوق المنافسة العادلة، أن يحصل رأس المال العيني على أجر محدداً

وثابتاً أو حصة متفق عليها نتيجة المشاركة، ورأس المال النقدي له الحق في المشاركة مقابل نصيب من الأرباح أو تحمل نصيب من الخسائر. ويؤدي ذلك إلى ارتباط الإنتاج بالعدالة التوزيعية، ومن ثم بالعدالة الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق مستويات معيشية عالية لأفراد المجتمع.

3- عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة:ويقصد بذلك ألا تأتي الأجيال القادمة وتجد أن مواردها قد تملكتها بعض الفئات أو تم استنزافها ولم يبقى لهم منها شيء، وحتى لا يحدث ذلك يجب القيام بالتوازن التكافلي بين فئات المجتمع في الجيل الواحد، وتحقيق التوازن بين الأجيال لعدم إلحاق الضرر بهم؛ أي تمكين الأجيال القادمة من أن تنعم بالموارد وعوائدها كما استمتع الآباء من قبل. فالدولة وحدة ذات حلقات متماسكة على اختلاف الأزمنة وعلى مر العصور، وفيها يعمل الجيل الماضي والحاضر لخير الأجيال القادمة، ويحقق ذلك المزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق يمكن القول؛ إن تحقيق التوازن في توزيع الموارد الاقتصادية، والتوزيع العادل لعوائدها، والحرص على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة بسبب استنزاف الموارد، يؤدي إلى تحقيق العدالة الاقتصادية التي تعمل على زيادة المشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع في كافة أمورهم الحياتية الخاصة والعامة، وبذل الجهود في سبيل دعم طاقات المجتمع وقدراته.

ثالثاً: توفير الحاجات الأساسية:

يجب أن يُؤمن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، ويتم إشباع هذه الحاجات معاً، وليس على أساس إخضاعها لسلم الأولويات الاقتصادية أياً كان ترتيبها فيه، أو تجزئتها إلى أساسية أو كمالية. إن قيام مؤسسات القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات القطاع الأهلي بتوفير الحاجات الأساسية التي لا يمكن فصلها عن العدالة الاقتصادية شرط أساسي للحياة الكريمة، ولذا يقال "فإذا عُدم الإنسان المادة التي هي قوام نفسه، لم تدم له حياة ولم يستقيم له دين"[29]، ويعني ذلك أن عدم إشباع الحاجات الأساسية للإنسان يؤدي إلى إفساد حياته وحياة الآخرين، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وعندما تتوافر الحاجات الأساسية للإنسان يزداد الترابط والتماسك بين أفراد المجتمع؛ حيث يرتبط الإنسان بالمكان الذي يعيش به، ويندمج مع أفراد المجتمع، ... إلخ، ويحقق ذلك المزيد من الأمن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، مما يحفز الإنسان على العمل وزيادة الإنتاج، ومن ثم زيادة الدخل الذي يؤدي إلى تحسن مستويات معيشة أفراد المجتمع.

رابعاً: تحقيق التنمية المتوازنة:

تعتبر التنمية المتوازنة من الإجراءات المهمة لتحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع. ويقصد بها استخدام الموارد المتاحة لدى الدولة لتحقيق العائد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي قصير الأجل وطويل الأجل لتحقيق التوازن بين أقاليم الدولة، وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومصالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة[30]. ويعني ذلك تحقيق الآتي:

1- تحقيق التنمية المتوازنة بين أقاليم الدولة: يجب استخدام الموارد في المشروعات التي تحقق التنمية الإقليمية، ومراعاة التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات لتجنب سلبيات التمركز في المدن الكبرى (الكثافة السكانية، الزحام المروري، زيادة أعباء الخدمات، التلوث، ... إلخ)

2- تحقيق التنمية المتوازنة بين مجالات الاقتصاد: إن تنوع وتعدد مجالات الاستثمار يؤدي إلى الاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة، وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي لأفراد المجتمع، وإبعادهم عن أخطار التبعية الاقتصادية.

3- تحقيق التنمية المتوازنة بين الأجيال: وفيها يتم استخدام الموارد في المشروعات التي يتولد عنها سلع وخدمات تحقق منافع للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

خامساً: تفعيل أنظمة التكافل الاجتماعي:

إن التكافل الاجتماعي من الإجراءات التي تستخدمها الدولة لتحقيق المزيد من العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع، وتفعيل أنظمة التكافل الاجتماعي وسيادة قيمه يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتكافل الاجتماعي يعين الأفراد ذوي الحاجات، فلا يفكرون في الاعتداء على أموال الأخرين، كما يكفهم عن البغضاء والحسد، ويمنع العداوة بين أفراد المجتمع. ولذا يجب على الدولة توفير الحماية الاجتماعية الشاملة والمضمونة لكل أفراد المجتمع[31].

إن توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع يتم على أساس ملكية الموارد وعوائدها، لا يحقق العدالة الاقتصادية بصورة كبيرة لأنه لم يأخذ في الاعتبار حاجة الفرد. وهنا يأتي دور أنظمة التكافل الاجتماعي لاستكمال العدالة الاقتصادية. وتهدف هذه الأنظمة إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى للغنى –حد الكفاية– لكل فرد من أفراد المجتمع، ولا يعني ذلك عدم التفاوت بين أفراد المجتمع، ولكنه تفاوت منضبط وله قواعد يتم على أساسها[32].

يمكن القول إن الفقراء والمحتاجين لهم حقوقاً في أموال وثروات الأغنياء، وكذلك المجتمع له حقوق في هذه الثروات والأموال. ومن أهم الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحقيق التوازن التكافلي الزكاة: وهي تقوم بدور أساسي للتقريب بين دخول أفراد المجتمع، على النحو الذي يحقق العدالة الاقتصادية. أملاك الدولة: وهي عبارة عن الأموال التي ترد إلى الخزانة العامة للدولة، ويكون مصدرها المعادن، المناجم، الأسهم والسندات، صكوك الاستثمار، الأراضي والمباني، الحدائق العامة، المتاحف، الطرق، المؤسسات والشركات، ... إلخ، التي تمتلكها الدولة. التوظيف: وهو عبارة عن فريضة مؤقته لظروف استثنائية عجزت عن مواجهتها الخزانة العامة، لتمويل حاجة عامة مثل؛ التكافل الاجتماعي، الإنفاق العسكري، التنمية الاقتصادية. وهكذا يتضح أن أنظمة التكافل الاجتماعي تسعى لاستكمال تحقيق العدالة الاقتصادية في إطار متوازن بين أفراد المجتمع، ويحقق ذلك المزيد من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

سادساً: تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

إن تحقيق العدالة الاقتصادية يحتاج أن يكون من أولويات صانعي القرار السعي الحثيث لتحقيق الاستدامة الشاملة لأفراد المجتمع، وخاصة ما يتعلق بالقيم الأخلاقية، والتي هي الأساس المتين لاستدامة الوطن. وتتمثل الأهداف الإنمائية للألفية في: استئصال الفقر والجوع الشديدين، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي الشامل، الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، تخفيض نسبة وفيات الأطفال، تحسين الصحة الأمومية، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية[33]. مما سبق؛ يمكن القول إن الأهداف الإنمائية للألفية تعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية بين أفراد المجتمع، فهي تمثل احتياجات الإنسان وينبغي أن يكون في مقدوره التمتع بها لتحسين حياته.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج: تم التوصل من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج، ومنها ما يلي:

1- العدالة الاقتصادية جزء من العدالة الاجتماعية ككل، فتحقيق العدالة الاجتماعية يحقق العدالة الاقتصادية، فكل أفراد المجتمع سواسية ولا يُقرر امتيازات لفئة دون الفئات الأخرى.

2- أن التوزيع العادل للموارد والدخل على أفراد المجتمع بما يتناسب مع جهدهم ثم مع حاجاتهم الأساسية يحقق العدالة الاقتصادية، والتي ينعدم فيها الفروق غير المقبولة بين الأجيال والأقاليم والقطاعات، ولا يتعرض فيها أفراد المجتمع للاستغلال.

3- أن الاستقرار الاقتصادي هو تحقيق معدلات عالية في الناتج ومن ثم في الدخل، والحفاظ على معدلات مستقرة للمستوى العام للأسعار، وتحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، والحد من التفاوت في توزيع الدخل.

4- أن تحقيق العدالة الاقتصادية المترتبة على تحقيق التوزيع العادل للدخل والثروة يساهم في زيادة التماسك والترابط بين أفراد المجتمع مما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهذا يعزز من الانتماء الوطني.

5- وجود تأثير طردي للعدالة الاقتصادية على الانتماء الوطني سواء بالزيادة أو النقصان؛ فتحقيق العدالة الاقتصادية يؤثر إيجابياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم في مستويات الانتماء الوطني داخل كل دولة، فتحقيق العدالة الاقتصادية شرط ضروري لزيادة مستويات الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع، والانتماء الوطني شرط ضروري لزيادة مستويات العدالة الاقتصادية.

6- حسن استخدام وتخصيص وتوزيع الموارد وتوفير الحاجات الأساسية يلعب دوراً أساسياً في زيادة مستويات العدالة الاقتصادية والتي بدورها تعزز الانتماء الوطني لدى أفراد المجتمع، فالعدالة الاقتصادية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تشمل الجوانب الاجتماعية والتعليمية والبيئية ... إلخ.

7- أحد الإجراءات الهامة لتحقيق العدالة الاقتصادية وتعزيز الانتماء الوطني هو تحقيق التنمية المتوازنة (التنمية الشاملة والمستدامة).

8- البرامج المختلفة لأنظمة التكافل الاجتماعي تساهم في توفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع مما يعمل على تعزيز الانتماء الوطني لديهم.

9- العدالة الاقتصادية لا تعني بالضرورة المساواة؛ فأفراد المجتمع متساوون من حيث توفير الحد الأدنى للغنى ويتميز كل فرد منهم تبعاً لعلمه وجهده.

ثانياً: التوصيات: يوصي الباحث بالآتي:

1- ضرورة حسن استخدام وتخصيص وتوزيع الموارد والدخل لما له من أثر كبير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم العدالة الاقتصادية التي تعزز الانتماء الوطني.

2- العمل المستمر على تفعيل برامج التنمية الشاملة والمستدامة.

3- تفعيل أنظمة التكافل الاجتماعي التي بدورها تزيد من العدالة الاقتصادية التي تعزز الانتماء الوطني.

4- يجب توافر الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع قبل السماح بالتفاوت بينهم.

الهوامش:

1 محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، 1989، بيروت، ج 11، ص 430.

2 المرجع السابق، ج12، ص 45.

3 العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في إصلاح الأنام، تحقيق: نزيه كمال حماد، عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، 1421ه، ج2، ص257.

4 إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص 111.

5 أمارتيا سن، التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، العدد 303، الكويت، 2004، ص 118-121.

6 سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص20.

7 أنور أحمد، العدالة الاجتماعية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1977.

8 إبراهيم الدسوقي، الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومناهجه، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1973، ص 104.

9 محمد أبو زهرة، التكافل الاجتماعي في الإسلام، مؤسسة روز ليوسف، القاهرة، 1981.

10 العيسوي، مرجع سابق، ص 95،96.

11 بول آ ساموبلسون، ويليام د. نور دهاوس، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، مراجعة: أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2006، ص 36-39.

12 جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس العلمية لعلم الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 2008.

13The international Forum Foe Social development, 2006, Social Justice in an Open World the Role of the United Nations, (Economic and Social Affairs, United Nations,), P 13:15, available at: https:// goo.gl/kobo.

14 رفعت المحجوب، إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968، ص 459.

15 ابن منظور، مرجع سابق، ج13، ص 451،452.

16عبد الله النجار، الانتماء في ظل التشريع الإسلامي، المؤسسة العربية الحديثة، ط1، القاهرة، 1411، ص 14.

17أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، 1982، ص 137.

18ابن منظور، مرجع سابق، ج13، ص 451.

19 سعيد إسماعيل علي، المواطنة في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011.

20 بدر على عبد الله العبد القادر، الانتماء إلى الوطن وأثره في حماية الشباب من الانحراف، بحث منشور في مؤتمر "واجب الجامعات السعودية وأثرها في حماية الشباب من الجامعات والأحزاب والانحراف"، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية 11-12 جمادى الأولى 1439هـ الموافق 28-29 يناير 2018م، الرياض، ص 1562.

21 العيسوي، مرجع سابق، ص 107.

22 سامح فوزي، المواطنة، مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، ط1، القاهرة، 2007، ص 8.

23 إبراهيم ناصر، التربية المدنية (المواطنة)، مكتبة الرائد العلمية، عمان، 1993.

24 أمارتيا سن، مرجع سابق، ص 118-121.

25 البهي الخولي، الثروة في ظل الإسلام، الناشرون العرب، بيروت، 1971، ص 77-79.

26 محمد بن الحسن الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، نشر وتوزيع عبدالهادي صرصرمي، دمشق، 1980، ص 74.

27 رفعت العوضي، النظام الاقتصادي في الإسلام، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة،2000، ص 144.

28 ربيع الروبي، التكافل الاجتماعي في القرآن الكريم تحليل اقتصادي فقهي، سلسلة الدراسات والبحوث الاقتصادية رقم 9، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، 1998، ص 294.

29 أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، أدب الدنيا والدين، تحقيق: مصطفى السقا، نشر مصطفى الحلبي، القاهرة، 1955، ص 208.

30 مؤتمر، التنمية المتوازنة دراسات في رؤية الملك سلمان الاقتصادية، جامعة الملك خالد، 25-2019/2/26.

31World Development Report,2109, The Changing Nature Of Work, https:// WWW.albankaldawli.org/ar/publication/wdr 2019.

32 محمد شوقي الفنجري، الوجيز في الاقتصاد الإسلامي، دار الصحوة، القاهرة، 1985، 61.

33Human Development Report, United Nations Development programmer, New York, 2017.